Journal of Arabic Language and Literature (JALSL) • Vol 2, Issue 4 (2023) • P: 92 - 79
https://journals.ajsrp.com/index.php/jalsl
ISSN: 2790-7317 (Online) • ISSN: 2790-7309 (Print)

Criticism of the Language of the Common People in Al-Misbāh Al-Munīr by Al-Fayoumi (770 AH)

Mrs. Maha Abdulaziz Al-Essa

College of Arabic Language | Umm Al-Qura University | KSA

Received: 11/06/2023

Revised: 23/06/2023

Accepted: 06/07/2023

Published: 30/09/2023

* Corresponding author: maessa@uqu.edu.sa

Citation: Al-Essa, M. A. (2023). Criticism of the Language of the Common People in Al-Misbāh Al-Munīr by Al-Fayoumi (770 AH). *Journal of Arabic Language Sciences and Literature, 2*(4), 79 – 92. https://doi.org/10.26389/AJSRP.C110623

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This research aims to identify the Fayyoumi approach in criticizing the language of the common people, as well as the criteria on which his criticism was based, by analyzing models of the criticism of the language of the common people contained in his book (Al-Misbāh Al-Munīr fīī Gharīb al-Sharh al-Kabīr). Furthermore, it aims to verify the validity of those criticisms by placing them on the scale of language, and standing on Scholars' opinions about it; To arrive at the judgment of whether his criticism is valid or not.

In order to achieve the aims of this research, the researcher relied on the inductive-analytical approach. It consists of an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. In the introduction, I highlighted the significance of research, its questions, aims, methods, and past studies, and the research plan. The first section focused on the study of sound criticism, while the second section was focused on the study of semantic criticism.

Then came the conclusion, in which I presented the most important findings of the research, which included: Al-Fayoumi used to mention the correct or correct language (al-Lughah al-faah) first, then he referred to the language of the common people (usually the incorrect one), and this is one of the most prominent features of his approach in criticizing the language of the common people. The conclusion also includes that Al-Fayoumi based his critique of common people's language in certain areas on precise scientific criteria, such as poetry, and what has been passed down through generations from imams of Arabic language, along with other research results and recommendations, which I included in the study's conclusion.

Keywords: linguistic criticism, jurisprudential (Fiqhī) lexicon, linguistic lexicon, Arabic dictionaries.

نقد لغة العامّة في المصباح المنير للفيّوميّ (ت نحو: 770هـ)*

أ. مها عبد العزيز العيسى

كلّيّة اللّغة العربيّة | جامعة أمّ القرى | المملكة العربيّة السّعوديّة

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى التّعرّف إلى منهج الفيّوميّ في نقد لغة العامّة، ومقاييسه الّتي استند إليها من خلال تحليل نماذج من نقد لغة العامّة الوارد في كتابه (المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير)، والتّثبت من صحّة تلك النّقدات بوضعها على ميزان اللّغة، والوقوف على آراء العلماء حولها؛ للوصول إلى الحكم بصحّة النّقد من عدمه.

ويعتمد البحث في سبيل تحقيق المرجوّ منه من أهداف على المنهج الاستقرائيّ التّحليليّ. ويتكوّن من مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمة. فأمّا المقدّمة فقد ذكرت فيها: أهميّة البحث، وأسئلته، وأهدافه، ومنهجه، والدّراسات السّابقة، وخطّة البحث. وخَصَّصْتُ المبحث الأوّل لدراسة النّقد الصّوتيّ، وعَقَدْتُ المبحث الثّاني لدراسة النّقد الدّلاليّ. ثمّ الخاتمة، وفيها عَرَضْتُ لأهمّ ما توصّل إليه البحث من نتائج، منها: أنّ الفيّوميّ كان يذكر اللّغة الفصيحة أو الصّحيحة أوّلاً ثمّ يُشير إلى اللّغة العامّيّة أو الخاطئة، وهذا من أبرز ما ظهر لي من معالم منهجه في نقد لغة العامّة. ومنها أيضًا: أنّ الفيّوميّ استند في نقده للغة العامّة في بعض المواضع إلى مقاييس علميّة دقيقة، كالشّعر، والنّقل عن أئمّة العربيّة. إلى غير ذلك ممّا توصّل إليه البحث من نتائج، وتوصياتٍ دوّنتها في خاتمته.

الكلمات المفتاحيّة: النّقد اللّغويّ، المعجم الفقهيّ، المعجم اللّغويّ، المعاجم العربيّة.

* هذا البحث مستلٌّ من رسالةٍ علميّةٍ مقدّمة لنيل درجة الماجستير في تخصّص اللّغويّات، عنوانها: «النّقد اللّغويّ في المصباح المنير للفيّوميّ»، قدّمتها الطّالبة: مها بنت عبد العزيز العيسى، بإشراف الدّكتور: مقبل بن عليّ الدّعديّ الهذليّ..

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، أحمده -تبارك وتعالى- على ما وهب، وأصلّي وأسلّم على رسوله الّذي اصطفاه وانتخب، وعلى آله وصحبه الكرام وكلّ من إليه انتسب، وبعد:

فإنّ الله -تبارك وتعالى- قد امتنّ على العرب لمّا بعث فيهم الرّسول العربيّ الأمين، وأتمّ نعمائه عليهم حين أيّده بكتابه المعجز الخالد إلى يوم الدّين، فكان في ذلك أعظم التّشريف للأمّة العربيّة الّتي تعاظم حبّها للغتها، وكان نابعًا من كونها لغة الرّسول المصطفى، والكتاب المبين.

وقد أدرك العرب منذ القدم مسؤوليّتهم أمام العربيّة الّتي شرّفهم الله بها، ولذلك لمّا تسرّب اللّحن إلى العربيّة -بعد الفتوحات الإسلاميّة، واختلاط العرب بغيرهم- وتسلّل شيء منه إلى قراءة القرآن الكريم، تظافرت جهود علماء العربيّة لمواجهة هذا الخطر الّذي يهدّد سلامة لغتهم، فظهرت حركة النّقد اللّغويّ، وصَنَّفَ علماء العربيّة في ذلك مصنّفاتٍ عديدة، منها ما يُعْنَى بلحن العامّة، ومنها ما يُعْنَى بلحن الخاصّة، ومنها ما يُعْنَى بأغلاط المحدّثين والفقهاء، وغيرهم... فهذا فيما صُنِّفَ في النّقد اللّغويّ مستقلًّا، ومَنْ يُطَالع المعجمات العربيّة يجد أنّ مصنّفيها لم يَغْفُلوا عن ذلك، بل كان لهم اليد الطُّولى في حفظ اللّغة والحرص على سلامتها، فحوت معجماتهم قدرًا من النّقد اللّغويّ، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، ووقع الاختيار على معجم (المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير) لأحمد بن محمّد الفيّوميّ (ت نحو: 770هـ)، وهذا المعجم كنزٌ من كنوز العربيّة، فهو خلاصة علم الفيّوميّ، ونتاج اطّلاعه على عددٍ وفيرٍ من المصنّفات المتنوّعة في مختلف العلوم، وهو -على صِغَر حجمه- إلّا أنّه بالغ القيمة، عظيم المنافع، كثير الفوائد، نال ثناء العلماء، فقال ابن قاضي شهبة الدّمشقيّ (ت: 851هـ): "وهو كتابٌ نافعٌ"(طبقات الشّافعيّة، 142/4)، وقال ابن حجر العسقلانيّ (ت: 852هـ): "وهو كثير الفائدة، حسن الإيراد"(الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، 314/1)، وشَهِد لصاحبه بالفضل والمعرفة، فقال: "كان فاضلاً عارفًا باللّغة والفقه"(الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، 314/1).

وقد لفت نظري عناية الفيّوميّ واهتمامه في (المصباح) بتتبّع لغة العامّة، فأردتُ الوقوف على ذلك، فاستعنت بالله -تعالى- في دراسة نماذج من نقد لغة العامّة في هذا المعجم، وَوَسَمْتُ البحث باسم:

(نقد لغة العامّة في المصباح المنير للفيّوميّ ت نحو: 770هـ)

ويعرض هذا البحث لما ورد في (المصباح) من نقد لغة العامّة سواء أكان من نقد الفيّوميّ نفسه أم كان ممّا نقله على سبيل الموافقة من نقد غيره ممّن سبقوه.

وتكمن أهميّة هذا البحث في تعلّقه بعلم العربيّة، أجلّ العلوم وأشرف اللّغات، وتبرز تلك الأهميّة من خلال دوره الّذي يؤديه في إقامة اللّسان.

يُضاف إلى ذلك أنّ النّقد مطلبٌ ملحٌّ للجودة في العلوم كلّها، يقول محمود شاكر (ت: 1436هـ): "إنّ جودة العلم لا تتكوّن إلّا بجودة النّقد، ولولا النّقد لبَطَل كثير علمٍ، ولاختلط الجهل بالعلم اختلاطًا لا خلاص منه ولا حيلة فيه"(كتاب المتنبّي، 467)، فلولا النّقد اللّغويّ وجهود النّقّاد واللّغويّين في تصحيح اللّحن ومقاومته؛ لاستشرى اللّحن، وضاعت العربيّة، وما عُرِف الفصيح من العامّيّ، ولا الصّواب من الخطأ.

أسئلة البحث:

يُجِيب البحث عن الأسئلة الآتية:

1- ما أبرز مظاهر شخصيّة الفيّوميّ اللّغويّة النّاقدة؟
2- ما منهج الفيّوميّ في نقد لغة العامّة؟
3- ما هي المقاييس الّتي استند إليها الفيّوميّ في نقد لغة العامّة؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التّعرّف على منهج الفيّوميّ في نقد لغة العامّة، ومقاييسه الّتي استند إليها، من خلال تحليل نماذج من نقد لغة العامّة الوارد في كتابه (المصباح).
2- التّثبت من صحّة نقداته بوضعها على ميزان اللّغة، والوقوف على آراء العلماء حولها؛ للوصول إلى الحكم بصحّة النّقد من عدمه.
3- الكشف عن جانب من جهود الفيّوميّ اللّغويّة في حركة النّقد اللّغويّ.

منهج البحث:

يعتمد البحث في سبيل تحقيق المرجوّ منه من أهداف على المنهج الاستقرائيّ التّحليليّ، باستقراء (المصباح) وجمع ما فيه من نقد لغة العامّة، ثمّ انتقاء نماذج منها للتّحليل.

الدّراسات السّابقة:

نال معجم (المصباح) عناية الباحثين، وكان له نصيب من دراساتهم، ولم أجد -فيما اطّلعت عليه- من تناول موضوع لغة العامّة في هذا المعجم، إلّا أنّ هناك من تناول لغة العامّة في معجماتٍ أخرى غير (المصباح)، ومن الدّراسات الّتي وقفت عليها في هذا الموضوع:

1- رسالة ماجستير بعنوان: «**لغة العامّة في معجمات الألفاظ في القرن الرّابع الهجريّ -دراسةٌ لغويّةٌ**» لأحمد بن أسامة درويش، من الجامعة العراقيّة، عام 1432هـ، وينظر هذا البحث في لغة العامّة: "مصطلحاتهم، وأمثالهم، واستعمالاتهم الخاصّة بمعانٍ قد تكون جديدة أو مخالفة للغة العرب الّتي سجّلها أصحاب المعجمات في القرن الرّابع الهجريّ"(درويش، لغة العامّة في معجمات الألفاظ في القرن الرّابع الهجريّ، المقدّمة)، فهذا البحث يدرس لغة العامّة في معجمات القرن الرّابع الهجريّ، ويدرس بحثي نماذج من نقد لغة العامّة في معجم (المصباح) للفيّوميّ وهو من أعلام القرن الثّامن الهجريّ.

2- بحث بعنوان: «**لغة العامّة في الصّحاح – دراسةٌ لغويّةٌ**» لعبدالله بن ناصر القرنيّ، نُشِرَ في مجلّة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيّة في عددها الرّابع، عام 1435هـ، "ويهدف هذا البحث إلى جمع ما نصّ الجوهريّ في صحاحه على أنّ العامّة تقول فيه كذا أو تستعمله كذا بعد بيان الرّأي الصّواب فيه؛ لمعرفة المراد بلغة العامّة عند أصحاب المعاجم"(القرنيّ، لغة العامّة في الصّحاح – دراسةٌ لغويّةٌ، 649)، أمّا بحثي فيعرض نماذج من نقد لغة العامّة في (المصباح) بهدف التّعرّف إلى منهج الفيّوميّ، ومقاييسه الّتي استند إليها، والتّثبت من صحّة تلك النّقدات، فبين البحثين اختلافٌ ظاهرٌ في الهدف، والمعجم -موضع الدّراسة-.

3- بحث بعنوان: «**نقد لغة العامّة في صحاح الجوهريّ**» ليحيى بن خليل الطّائيّ، نُشِرَ في مجلّة الآداب -التّابعة لكليّة الآداب بجامعة بغداد- في عددها السّادس عشر بعد المائة، عام 1437هـ، وينظر هذا البحث في أنموذج نقد لغة العامّة من خلال معجم (الصّحاح) للجوهريّ، ويناقش ما جاء به في هذا الشّأن، ويوازن بين ما ذكره وما ذكره غيره من المعجميّين من سابقيه ولاحقيه مع بيان أوجه الاختلاف والتّوافق (يُنظر: الطّائيّ، نقد لغة العامّة في صحاح الجوهريّ، 233). وهو يختلف عن بحثي في الهدف والمعجم -موضع الدّراسة- كذلك.

خطّة البحث:

تكوّن البحث -بعد المقدّمة والتّمهيد- من مبحثين: الأوّل في النّقد الصّوتيّ، والثّاني في النّقد الدّلاليّ. ثمّ الخاتمة، وتضمّنت النّتائج، والتّوصيات.

التّمهيد

قبل البدء في عرض نماذج من نقد لغة العامّة في (المصباح) يحسن بي بيان المقصود بالعامّة.

ذكرت المعجمات أنّ العامّة من النّاس: خلاف الخاصّة منهم (يُنظر: الخليل، العين، «عمم» 95/1. وابن دريد، جمهرة اللغة، «عمم» 157/1. والجوهريّ، الصّحاح، «عمم» 1993/5. والفيّوميّ، المصباح، «خصص» 171/1). والخاصّة: "هم علماء اللّغة، والشّعراء، والكتّاب، والخطباء، والفقهاء، والقرّاء، والمحدّثون، ومن في مستواهم ... والعامّة: هم من عدا هؤلاء من طوائف الشّعب" (مطر، لحن العامّة، 47،48)، قال النّووي (ت: 676هـ) في سبب تسمية العامّة بهذا الاسم: "الأظهر -والله تعالى أعلم- أنّهم سُمّوا بذلك لعمومهم وكثرتهم بالنّسبة إلى الخاصّة"(تهذيب الأسماء واللّغات، الجزء 2 القسم 2، «عمم» 45/4)، والدّلالة على الكثرة من دلالات حروفه الأصول، فقد ذكر ابن فارس (ت: 395هـ) أنّ "العين والميم أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلّ على الطّول والكثرة والعلوّ"(مقاييس اللّغة، «عمم» 15/4).

ويُقَال في النّسبة إلى العامّة: عامّيّ (يُنظر: الفيّوميّ، المصباح، «عمم» 430/2)، وقد يُرَاد بالعامّيّ: "ما نَطَق به العامّة على غير سنن الكلام العربيّ"(مجمع اللّغة العربيّة، جمهوريّة مصر العربيّة المعجم الوسيط، «عمم» 629/2)، وهذا ربّما ورد في النّقد ما يدلّ عليه، كالتّخطئة، أو النّهي عنه.

وقد عُنِي الفيّوميّ بتتبّع لغة العامّة ودوّنها في معجمه، وأعرض فيما يأتي نماذج من نقد لغة العامّة في (المصباح) سواء أكان من نقد الفيّوميّ نفسه أم كان ممّا نقله على سبيل الموافقة من نقد غيره ممّن سبقوه مع دراسة وتحليل لها.

المبحث الأوّل: النّقد الصّوتيّ

أعرض في هذا المبحث نماذج من نقد لغة العامّة فيما يتّصل بالجانب الصّوتيّ، ويتمثّل في الإبدال بين الحركات، والإبدال بين الحروف.

- البِرْطِيل -بكسر الباء-، والعامّة تقول: البَرْطِيل -بفتح الباء-:

قال الفيّوميّ: "البِرْطِيل -بكسر الباء-: الرِّشوة، وفي المثل: «البَرَاطِيل تَنْصُرُ الأَبَاطِيْلَ» كأنّه مأخوذٌ من البِرْطِيل الّذي هو المِعْوَل؛ لأنّه يُسْتَخرج به ما استتر، وفتح الباء عامّيٌّ؛ لفقد (فَعْلِيلٍ -بالفتح-)"(المصباح، «برطل» 42/1. والمثل عند: التّكريتيّ، جمهرة الأمثال البغداديّة، 70/1).

قيّد الفيّوميّ (البِرْطِيل) بكسر الباء، وحرص على بيان ضبطه بالعبارة؛ منعًا للتّصحيف، كما أشار إلى أنّ فتح الباء عاميٌّ، معلّلاً ذلك بأنّه لا وجود لوزن (فَعْلِيل -بفتح الأوّل-) في أوزان العربيّة، وهذا التّعليل من الفيّوميّ على قدرٍ كبير من الأهميّة؛ لأنّه يدلّ على أنّ حكمه على (البَرْطِيل) بأنّه عامّيّ لم يجرِ اعتباطًا؛ وإنّما هو مبنيٌّ على مقاييس اللّغة وأوزانها.

وأصحاب المعجمات الّذين ذكروا (البِرْطِيل) بمعنى الرِّشوة -على قلّتهم- ذكروه بكسر الباء (يُنظر مادّة «برطل» عند: الصّغانيّ، التّكملة، 269/5. والفيروزآباديّ، القاموس المحيط، 966. والزّبيديّ، تاج العروس، 75،76/28).

وأشار بعض من صنّف في لحن العامّة إلى أنّ العامّة تفتح الباء (يُنظر: ابن الجوزيّ، تقويم اللّسان، 79. والصّفديّ، تصحيح التّصحيف، 157)، وذكر الجواليقيّ (ت: 540ه) في باب: «ما يُكْسَر والعامّة تفتحه أو تضمّه»: "البِرْطِيْل للرِّشوة -بكسر الباء-، وكذلك كلّ ما كان على (فعليل) نحو: زِحْلِيل: وهو آثار ترجيح الصّبيان، وشِمْلِيل: ناقةٌ خفيفةٌ" (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة، 109)، أراد أنّ كلّ ما كان على وزن (فعليل) فهو مكسور الفاء.

ومن هذا نجد أنّ نسبة الفيّوميّ الفتح إلى العامّة نسبةٌ صحيحة، فالعامّة لمّا فَتَحَت الباء -ويُقَابلها الفاء في الميزان- نُسِبَ إليها ذلك، فليس من أوزان العربيّة (فَعْلِيل -بفتح الفاء-) كما أشار الفيّوميّ.

- التَّجِير -بالثّاء-، والعامّة تُخطئ فتقول: التَّجِير -بالتّاء-:

قال الفيّوميّ: "التَّجِير -مثال رَغِيفٍ-: ثُفْلُ كلّ شيءٍ يُعْصَر، وهو مُعَرَّبٌ ... والعامّة تقوله بالمثنّاة، وهو خطأ" (المصباح، «ثجر» 80/1).

نصّ الفيّوميّ في هذا الموضع على خطأ قول العامّة: التَّجِير -بالتّاء-، والصّواب: التَّجِير -بالثّاء-، وسبقه الجواليقيّ إلى ذلك (يُنظر: المعرّب، 51).

ونصّ ابن السّكّيت (ت: 244ه) على التَّجِير -بالثّاء-، ونهى عن قول: التَّجِير -بالتّاء- (يُنظر: إصلاح المنطق، 282/2).

وجعل ابن قتيبة (ت: 276ه) التَّجِير -بالتّاء- من تصحيف العامّة، فقال في باب: «ما تُصَحِّفُ فيه العوامّ»: "يقولون: التَّجِير، وهو التَّجِير -بالثّاء-" (أدب الكاتب، 384).

أمّا معجمات اللّغة فاقتصر بعضها على ذِكْر التَّجِير -بالثّاء- (يُنظر مادّة «ثجر» عند: الخليل، العين، 97/6. والأزهريّ، تهذيب اللّغة، 18،19/11. وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، 72/7. وابن فارس، مجمل اللّغة، 156/1. وابن سيدة، المحكم، 368/7). وذَكَرَ بعضها الوجهين: التَّجِير، والتَّجِير مع نسبة اللّفظ بالتّاء إلى العامّة من غير تخطئته أو النّهي عنه (يُنظر مادّة «ثجر» عند: ابن دريد، جمهرة اللغة، 414/1. والقاليّ، البارع في اللّغة، 667. والجوهريّ، الصّحاح، 604/2. والرّازيّ، مختار الصّحاح، 35. والزّبيديّ، تاج العروس، 313/10).

ومن هذا يتبيّن أنّ ما خطّأه الفيّوميّ من قول: التَّجِير -بالتّاء- قد سبقه إليه الجواليقيّ، ونهى عنه ابن السّكّيت، وعدّه ابن قتيبة من تصحيف العوامّ.

وإن كنت أرى أنّ ذِكْر بعض المعجمات للّفظ بالتّاء منسوبًا إلى العامّة من غير تخطئته يُشجّع على قبول لغة العامّة لا سيّما وإبدال التّاء من الثّاء له ما يسوّغه من النّاحية الصّوتيّة، فهما متقاربان في المخرج، فمخرج التّاء ممّا بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا، ومخرج الثّاء ممّا بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا، والصّوتان يشتركان في صفتي الهمس والانفتاح (يُنظر: سيبويه، الكتاب، 433/4-436)، يُضاف إلى ذلك أنّه لفظٌ أعجميٌّ مُعَرَّبٌ (يُنظر: الجواليقيّ، المعرّب، 51)، واللّفظ الأعجميّ -كما قال ابن جنّيّ (ت: 392ه)- "يُتَلَعَّب فيه بالحروف تَلَعُّبًا" (المُحْتَسَب، 98/1)، ومن هذا أقول: التَّجِير -بالتّاء- لغةٌ عامّيّةٌ ربّما كانت ضعيفة؛ ولكنّها ليست بخطأ، والله أعلم!

- تَثَاءَب -بالهمز-، والعامّة تقول: تَثَاوَب -بالواو-:

قال الفيّوميّ: "تَثَاءَبَ -بالهمز- تَثَاؤُبًا، وزان تَقَاتَل تَقَاتُلاً، قيل: هي فترةٌ تعتري الشّخص، فيفتح عندها فمه. وتَثَاوَبَ -بالواو- عامّيٌّ" (المصباح، «ثوب» 87/1).

حكى الفيّوميّ الفعل (تَثَاءَبَ) بالهمز، ونَسَبَ (تَثَاوَبَ) بالواو إلى العامّة من غير تخطئته.

وذكر ابن السّكّيت هذا الفعل في باب: «ما يُهْمَز ممّا تركت العامّة همزه»، ونهى عن نطقه بالواو، فقال: "تقول: قد تَثَاءَبْتُ ... ولا تقل: تَثَاوَبْتُ" (إصلاح المنطق، 148/1)، وكذلك نهى عنه الجوهريّ (ت: 393هـ) والرّازيّ (ت: 666هـ) (يُنظر مادّة «ثأب» في: الصّحاح، 92/1. ومختار الصّحاح، 35)، ونهيهم هذا يُفْهَم منه التّخطئة.

واقتصر ثعلب (ت: 291هـ) في (الفصيح) على (تَثَاءَبَ) بالهمز (يُنظر باب: «ما يُهْمَز من الفعل» 279).

وذهب ابن درستويه (ت: 347هـ) إلى تخطئة قول العامّة (تَثَاوَبَ) بالواو، فقال: "تَثَاءَبَ -ممدودٌ- يَتَثَاءَبُ تَثَاؤُبًا على مثال: تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً، والعامّة تقول بالواو ولا تهمزه: تَثَاوَبَ يَتَثَاوَبُ تَثَاوُبًا، وهو خطأٌ" (تصحيح الفصيح، تصحيح الباب التّاسع: «وهو المترجَم بباب ما يُهْمَز من الفعل» 183). وكذلك نصّ المطرّزيّ (ت: 610هـ) والصّفديّ على أنّ (تَثَاوَبَ) بالواو خطأٌ، والصّواب: (تَثَاءَبَ) بالهمز (يُنظر: المغرب، «ثأب» 112/1. وتصحيح التّصحيف، 180).

فهذا اتّفاقٌ على أنّ (تَثَاءَبَ) بالهمز هو الصّحيح الفصيح، و(تَثَاوَبَ) بالواو من لحن العامّة؛ لكنّ الفيّوميّ لم يصرّح بالنّصّ على خطئه، فلعلّه أراد التّنبيه على الفصيح وهو (تَثَاءَبَ) من غير تخطئة قول العامّة، والله أعلم.

- أَسْنَان -بفتح الهمزة-، والعامّة تُخطئ فتقول: إِسْنَان وأُسْنَان -بكسر الهمزة وضمّها-:

قال الفيّوميّ: "السِّنُّ من الفم، مؤنّثة، وجمعه: أَسْنَان، مثل: حِمْلٍ وأَحْمَالٍ، والعامّة تقول: إِسْنَان بالكسر وبالضّمّ، وهو خطأٌ"(المصباح، «سنن» 292/1).

ما ذكره الفيّوميّ في جمع سِنّ الفم على (أَسْنَان) بفتح الهمزة موافقٌ لما ذكره المتقدّمون من اللّغويّين (يُنظر -على سبيل المثال-: الخليل، العين، «سنن» 196/7. وثعلب، الفصيح، باب: «المفتوح أوّله من الأسماء» 290. وابن درستويه، تصحيح الفصيح، «تصحيح الباب الرّابع عشر وهو المُتَرْجَم بباب المفتوح أوّله من الأسماء» 269. والجوهريّ، الصّحاح، «سنن» 2140/5. والهرويّ، إسفار الفصيح، باب: «المفتوح أوّله من الأسماء» 587/2. والزّمخشريّ، شرح الفصيح، باب: «المفتوح أوّله من الأسماء» 376/2)، وكذلك ما ذكره من تخطئة قول العامّة في جمعه: (إِسْنَان) بكسر الهمزة سبقه إليه جماعةٌ من شرّاح الفصيح (يُنظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح، «تصحيح الباب الرّابع عشر وهو المُتَرْجَم بباب المفتوح أوّله من الأسماء» 269. وابن الجبّان، شرح الفصيح في اللّغة، باب: «المفتوح أوّله من الأسماء» 199. والزّمخشريّ، شرح الفصيح، باب: «المفتوح أوّله من الأسماء» 376/2)، وعلّل الزّمخشريّ (ت: 538هـ) سبب تخطئته، فقال: "إنّما الإِسْنَانُ مصدر أَسَنَّ يُسِنُّ إِسْنَانًا" (شرح الفصيح، باب: «المفتوح أوّله من الأسماء» 376/2)، أراد بيان الفرق في المعنى بين الأَسْنَان -بفتح الهمزة-، والإِسْنَان -بكسر الهمزة-، فالأوّل جمع السِّنّ: سِنّ الفم، والثّاني مصدر أَسَنّ: بمعنى كَبُرَ (يُنظر: الأزهريّ، تهذيب اللّغة، «سنن» 298/12).

فأمّا جمع سِنّ الفم على (أُسْنَان -بضمّ أوّله-)، فلم أجد -فيما وقفت عليه- من ذَكَرَه أو نَسَبَه إلى العامّة أو خَطَّأَه غير الفيّوميّ، فلعلّ الفيّوميّ كان يتحدّث عن خطإٍ وقعت فيه العامّة في عصره، والله أعلم.

المبحث الثّاني: النّقد الدّلاليّ

أعرض في هذا المبحث نماذج من نقد لغة العامّة فيما يتّصل بالجانب الدّلاليّ، ويتمثّل في الدّلالة المعجميّة، وتخصيص الدّلالة العامّة، والفروق اللّغويّة بين الألفاظ.

- السُّوقَة: خلاف الملك، والعامّة تظنّهم: أهل السّوق.

قال الفيّوميّ: "قولهم: رجل سُوْقَة، ليس المراد أنّه من أهل الأسواق كما تظنّه العامّة، بل السُّوْقَة عند العرب: خلاف المَلِك، قال الشّاعر:

فبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِم سُوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ"(المصباح، «سوق» 296/1. والبيت لحرقة بنت النّعمان (ت: نحو 74هـ)، في: المرزوقيّ، شرح ديوان الحماسة، ق:449 ص: 1203، والرّواية فيه: «إِذِا نَحْنُ مِنْهُم» بدل: «فِيهِم»).

بيّن الفيّوميّ المعنى الصّحيح لِلَفظ (السُّوْقَة) بذكر ضدّه، وهو: المَلِك لا كما تظنّ العامّة أنّ المراد به أهل السّوق، ثمّ أتى بشاهدٍ شعريٍّ يؤيّد المعنى الّذي ذكره، والشّاهد فيه -حسب فهمي واجتهادي-: الجمع بين عبارة: «نسوس النّاس» الّتي تدلّ في المعنى على

المَلِك؛ لأنّ سياسة النّاس من أفعال الولاة والملوك، واللّفظ «سوقة» الّذي هو ضدُّ المَلِك، والجمع هنا بين الشّيء وضدّه في المعنى لا في اللّفظ؛ إذ لم يَرِد الضّدّ الّذي هو (المَلِك) صراحةً؛ وإنّما دلّت عليه العبارة السّابقة، وهذا ما يُعْرَف بالطّباق المعنويّ (يُنظر: الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن، 705. وأبو زيد، بلاغة الطّباق والمقابلة، 46).

وقد سبقَ الفيّوميَّ في التّنبيه على خطأ ما تظنّه العامّة جماعةٌ، فقال أبو بكر الأنباريّ (ت: 328ه) في قول العرب: «قومٌ سُوْقَة»: "العامّة تُخْطِئ في معنى هذا، فتظنّ أنّ السُّوْقَة: أهل الأسواق المتبايعون فيها، وليس الأمر عند العرب على ذلك؛ إنّما السُّوْقَة عندهم: من لم يكن ملكًا -تاجرًا كان، أو غير تاجر-"(الزّاهر في معاني كلمات النّاس، 624،623/1)، ثمّ استشهد بقول زهير بن أبي سلمى (ت نحو: 611م) (ديوان زهير بن أبي سلمى، 44):

يَا حَارِ لَا أُرْمَيَنْ مِنْكُم بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وأردفه ببيتٍ آخر له أيضًا، وهو قوله (ديوان زهير بن أبي سلمى، 37، والرّواية فيه: «قدَّمَا حَسَنًا نَالَا المُلُوك» بدل: «نَالَ سَعْيُهُمَا سَعْيَ المُلُوك»):

يَطْلُبُ شَأْوَ امرأينِ نَالَ سَعْيُهُمَا سَعْيَ المُلُوك وَبَذَّا هَذِه السُّوَقَا

والشّاهد في البيتين: الجمع بين الضّدّين، ففي الأوّل جَمَع بين اسمي: «سُوْقَة» و«مَلِك»، وهما مفردان. وفي الثّاني جَمَع بين اسمي: «الملوك» و«السُّوَق»، وهما جَمْعان.

وكأنّ الاستشهاد بهذين البيتين أو بأحدهما أقوى -في رأيي- ممّا استشهد به الفيّوميّ؛ لأنّ الطّباق هنا لفظيّ، وهو أظهر من المعنويّ.

وقال الصِّقِلِّيّ (ت: 501ه): "تتوهّم العوامّ أنّهم أهل الأسواق خاصّة، وليس كذلك؛ إنّما السُّوْقَة: كلّ من لم يكن ذا سلطان، وإن لم يدخل الأسواق" (تثقيف اللّسان، باب: «ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد» 175)، وذكر الحريريّ (ت: 516ه) مثل ذلك، وكذا جاء عند الجواليقيّ، وابن منظور (ت: 711ه)، والصّفديّ (ت: 764ه) (يُنظر: درّة الغوّاص، 695. وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة، 55-56. ولسان العرب، «سوق» 170/10. وتصحيح التّصحيف، 324/1).

وقد سلك المعجميّون في بيان معنى (السُّوْقَة) مسالك مختلفة، فمنهم من ذكر الضّدّ: وهو المَلِك، كما فعل الفيّوميّ وجماعة (يُنظر: الفارابيّ، ديوان الأدب، 321/3. ومادّة «سوق» عند: الجوهريّ، الصّحاح، 1499/4. والمطرزيّ، المغرب، 422/1. والرّازيّ، مختار الصّحاح، 135)، ومنهم من ذكر المرادف، وهو: الرّعيّة (يُنظر مادّة «سوق» عند: الأزهريّ، تهذيب اللّغة، 231/9. والفيروزآباديّ، القاموس المحيط، 896)، ومنهم من ذكر حدّه، كقول الصّاحب بن عبّاد (ت: 385ه): السُّوْقَة: "ما دون الملوك" (المحيط في اللّغة، «سوق» 474/5-475)، أو كقول ابن سيدة (ت: 458ه): "من لم يكن ذا سلطان" (المحكم، «سوق» 527/6)، وعلى اختلاف مسالك المعجميّين في بيان المعنى إلّا أنّ المراد واحدٌ عند الجميع، وهذا يؤكّد أنّ العرب عندما وضعت لفظ (السُّوْقَة) لم تضعه لمعنى خاص؛ وإنّما وضعته لمعنى عام يشمل كلّ من ليس بمَلِك -سواءً دخل السّوق أو لم يدخله، تاجرًا كان أو غير تاجر- وهذا خلاف ما تظنّه العامّة من أنّ المراد أهل السّوق وحدهم، وفي نقد الفيّوميّ -هنا- فائدة، وهي التّنبيه على دلالة اللّفظ الأصليّة عند العرب الفصحاء.

- سَائِر الشيء: باقيه، وعند العامّة: جميعه، وهو لحنٌ.

قال الفيّوميّ: "سَئِرَ الشّيء سُؤْرًا -بالهمزة- من باب شَرِبَ: بَقِيَ، فهو سائرٌ، قاله الأزهريُّ. واتّفق أهل اللّغة أنّ سائر الشّيء: باقيه -قليلاً كان، أو كثيرًا-. قال الصّغانيّ: سائر النّاس: باقيهم، وليس معناه جميعهم، كما زعم من قَصُرَ في اللّغة بَاعُه، وجَعْلُه بمعنى: الجميع من لحن العوامّ" (المصباح، «سير» 299/1. ويُنظر: الصّغانيّ، التّكملة، «سأر» 17/3).

حكى الفيّوميّ اتّفاق أهل اللّغة على أنّ (سَائِر الشّيء): باقيه. وأثبته الصّغانيّ بهذا المعنى، وأنكر أن يكون بمعنى: جميعه، وذكر أنّه قول من قَصُرَ علمه في اللّغة، ولعلّه يعني الجوهريَّ بكلامه هذا، لأنّ الجوهريّ ذكره بهذا المعنى (يُنظر: الصّحاح، «سير» 692/2). وأمّا العبارة الأخيرة في نصّ (المصباح): "وجَعْله بمعنى الجميع من لحن العوامّ" (الفيّوميّ، «سير» 299/1)، فالّذي يظهر أنّها من كلام الفيّوميّ لا الصّغانيّ؛ إذ لم أقف عليها عنده.

وقد سبقَ جماعةٌ الفيّوميَّ إلى تخطئة استعمال (سَائِر) بهذا المعنى -أعني بمعنى الجميع-، فقال الحريريّ: "من أوهامهم الفاضحة، وأغلاطهم الواضحة أنّهم يقولون: قدم سَائِر الحاجّ، واستوفى سَائِر الخراج، فيستعملون سَائِر بمعنى: الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى: الباقي" (درّة الغوّاص، 47-52)، واستشهد على ذلك بقول النّبيّ ﷺ لغيلان بن سلمة حين أسلم، ولديه عشر نساء: «اخْتَرْ أَرْبَعًا مِنْهُنّ، وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ» (أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب النّكاح، باب: «الرّجل يُسلم وعنده أكثر من أربع نسوة»، رقم

الحديث: 1953 بلفظ: «خُذْ منهنّ أربعًا» 628/1)، أي: "من بقي بعد الأربع اللّاتي تختارهنّ" (الحريريّ، درّة الغوّاص، 47-52)، واستشهد أيضًا بما أنشده سيبويه (الكتاب، 181/1):

تَرَى الثَّوْرَ فِيْهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وسَائِرُهُ بَادٍ إلى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

والشّاهد فيه: أنّ «سَائِره» بمعنى: باقٍ جسده، وجاء البيت بلا نسبة في (الكتاب) إلّا أنّ هذا لا يمنع الاستشهاد به، فـ"الشّاهد الّذي جُهِل قائله إن أنشده ثقةٌ كسيبويه ... فهو مقبولٌ يُعْتَمد عليه، ولا يضرُّ جَهْل قائله، فإنّ الثّقة لو لم يعلم أنّه من شِعْر من يصحّ الاستدلال بكلامه لما أنشده"(البغداديّ، خزانة الأدب، 317/9). وذكر الحريريّ شواهد أخرى تدلّ على أنّ (سَائِر) عند العرب بمعنى الباقي.

وقال ابن الأثير (ت: 606هـ): "السّائر -مهموز-: الباقي. والنّاس يستعملونه في معنى الجميع، وليس بصحيح، وقد تكرّرت هذه اللّفظة في الحديث، وكلّها بمعنى: باقي الشّيء" (النّهاية، «سأر» 327/2)، قال: ومنه قوله ﷺ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيْدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» (أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النّبيّ ﷺ، باب: «فضل عائشة -رضي الله عنها-»، رقم الحديث: 3770 بلفظه، 924. ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصّحابة -رضي الله تعالى عنهم-، باب: «في فضل عائشة -رضي الله تعالى عنها-» رقم الحديث:246/6193 بلفظه، 1214)، يعني: باقي الطّعام (يُنظر: ابن الأثير، النّهاية، «سأر» 327/2).

وقد استدرك الصّفديّ على الجوهريّ قوله أنّ «سائر النّاس، معناه: جميعهم»، قال: "قلت: صوابه أن يُقال: باقيهم؛ لقول الشّاعر ..." (نفوذ السّهم فيما وقع للجوهريّ من الوهم، «سير» 224)، وحكى البيت السّابق: تَرَى الثَّوْرَ ... إلخ.

أمّا الجواليقيّ فأثبت لِلَفظ (سَائِر) كلا المعنيين، وقال: "(سَائِر) عند البصريّين مأخوذ من سُؤْر الشّيء: وهو بقيّته، فَيَرَون أنّه يجب أن يُقدّم قبل هذه الكلمة بعض الشّيء الّذي هي مضافةٌ إليه، فيُقَال: لقيت الرّجل دون سَائِر بني فلان؛ لأنّ الرّجل بعضهم ... وقال قوم: (سَائِر) مأخوذ من سَارَ يَسِير، وقولهم: لقيت سَائِر القوم، أي: الجماعة" (شرح أدب الكاتب، شرح مقدّمة ابن قتيبة 41)، وممّا استدلّ به على أنّ (سَائِر) قد يكون بمعنى: الجميع، قول الأحوص الأنصاريّ (ت: 105هـ) (شعر الأحوص الأنصاريّ، ق: 95، ص111):

فَجَلَتْهَا لَنَا لُبَابَة لَمَّا وَقَدَ النَّومُ سَائِرَ الحُرَّاسِ

وقول ذي الرّمّة (ت: 117هـ) (ديوان ذي الرُّمّة، 1518، والرّواية فيه: «وانْغَلَّ سائِرُه انْغِلَالاً» بدل: «وانْفَلَّ سائِرُه انْفِلَالاً»):

أَصَابَ خَصَاصَةً فَبَدَا كَلِيلاً كَلا وانْفَلَّ سائِرُه انْفِلَالاً

الشّاهد فيهما: أنّ «سَائِر»، بمعنى: جميع.

ويُفْهم من كلام الجواليقيّ أنّ الاختلاف في اشتقاق (سَائِر) بين البصريّين والكوفيّين كان سببًا في اختلاف معناه، ويُفْهم من كلامه أيضًا أنّ (سَائِر) إذا كان بمعنى: الباقي، فإنّه يلزم أن يَرِد قبله بعض الشّيء، وهذا الّذي ذكره على قدرٍ كبيرٍ من الأهميّة؛ لأنّه يُمَكّننا من تمييز ما إذا كان (سَائِر) -الوارد في نصٍ ما- بمعنى: الجميع أو الباقي (يُنظر: المشهدانيّ، الإجماع دراسة في أصول النّحو، 87،88).

وانتصر النّوويّ للجوهريّ، فذكر أنّ استعمال (سَائِر) بمعنى: جميع، هي "لغة صحيحة ذكرها غير الجوهريّ، لم ينفرد بها الجوهريّ، بل وافقه عليها الإمام أبو منصور الجواليقيّ في أوّل كتابه (شرح أدب الكاتب) ... وإذا اتّفق هذان الإمامان على نقلها، فهي لغة" (تهذيب الأسماء واللّغات، الجزء: 1/القسم: 2 «سار» 140).

وممّا تقدّم يمكن القول بأنّ المشهور عند كثير من أئمّة اللّغة والّذي لا خلاف فيه هو استعمال (سَائِر) بمعنى: باقٍ، واختلفوا في استعماله بمعنى: جميع، فأنكره أكثر أئمّة اللّغة ومنهم الفيّوميّ، وعدّوه خطأً ولحنًا، بينما أثبت صحّته آخرون وهم قلّة، والّذي أراه أنّه لا مانع من قبول استعمال (سَائِر) بهذا المعنى أعني بمعنى: جميع؛ لقول الجوهريّ والجواليقيّ به، وهما من الأئمّة الثّقات -إن شاء الله-، ولورود شاهدَين من شعر الفصحاء يدلّان على صحّته، والله أعلم!

- شُفْرُ العين: حَرْف الجَفْن، وعند العامّة: الشّعر الّذي ينبت في الحرف، وهو غلطٌ.

قال الفيّوميّ: "شُفْر العين: حَرْف الجَفن الّذي ينبت عليه الهُدْب. قال ابن قتيبة: والعامّة تجعل أشفار العين: الشَّعْر، وهو غلطٌ، وإنّما الأشفار: حروف العين الّتي ينبت عليها الشَّعْر، والشَّعْر: الهُدْب" (المصباح، «شفر» 317/1. ويُنظر قول ابن قتيبة في: أدب الكاتب، باب: «معرفة ما يضعه النّاس غير موضعه» 21،22).

نقل الفيّوميّ عن ابن قتيبة أنّ العامّة تُخْطِئ فتجعل (شُفْرَ العين) هو الشَّعْر، والصّحيح أنّه: حَرْف الجَفن الّذي ينبت عليه الشّعر، فبَيَّنَ المعنى الصّحيح للّفظ بذكر حدّه. ونَقْلُ الفيّوميّ لقول ابن قتيبة دون اعتراضٍ عليه، يُفْهَم منه موافقته على ما جاء فيه من النّقد، ويدلّ أيضًا على موافقته أنّه قد أثبته في أوّل كلامه بالمعنى الصّحيح الّذي أقرّه ابن قتيبة.

وجاء (شُفْر العين) بمعنى: حَرْف الجَفن عند أكثر الأئمّة (يُنظر -على سبيل المثال-: الأنباريّ، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، 77/2. وابن درستويه، تصحيح الفصيح، 361. والجوهريّ، الصّحاح، «شفر» 701/2. والهرويّ، إسفار الفصيح،

726/2. والرّازيّ، مختار الصّحاح، «شفر» 144)، وفي مقدّمتهم ابن السّكّيت حيث قال: "الأشفار: وهي حروف الأجفان الّتي تلتقي عند التّغميض، والواحد منها: شُفْر، والشّعر الّذي ينبت فيها: الهُدْب" (القلب والإبدال، 181،180). ولمّا كان الهُدْب -أي: الشَّعْر- ينبت على الشُّفْر، قال بعضهم: شُفْر العين: هو مَنْبِت الهُدْب (يُنظر مادّة «شفر» عند: ابن دريد، جمهرة اللغة، 729/2. والأزهريّ، تهذيب اللّغة، 351/11. وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، 325/7. وابن فارس، مقاييس اللّغة، 200/3)، فشُفْر العين ليس هو الهُدْب أو الشَّعْر؛ وإنّما المكان الّذي ينبت فيه، وهذا ما أكّده ابن سيدة، حيث قال: "الشُّفْر من العين: ما نَبَت عليه الشّعر، وأصل منبت الشّعر في الجَفن، وليس الشُّفْر من الشَّعْر في شيء" (المحكم، «شفر» 46/8).

وقال ابن الجوزيّ (ت: 597ه): أشفار العين: "حروف الأجفان الّتي ينبت عليها الشَّعْر، والعامّة تظنّها الشَّعْر النّابت، وهو خطأ؛ إنّما الشَّعْر: الهُدْب" (تقويم اللّسان، 72)، وكذا حكاه الصّفديّ نقلاً عنه (يُنظر: تصحيح التّصحيف، 108).

فهذا اتّفاقٌ على أنّ (شُفْر العين): هو حَرْف الجَفن، المكان الّذي ينبت فيه الشَّعْر، وليس الشَّعْر نفسه.

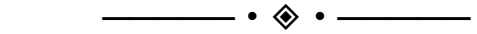

- المُتَصَدِّق: المُعْطِي، وعند العامّة: السَّائل، وهو غلطٌ.

قال الفيّوميّ: "تَصَدَّقْتُ على الفُقَرَاء، والاسم: الصَّدَقَة، والجمع: صَدَقَات، وتَصَدَّقْتُ بكذا: أَعْطَيْتُه صَدَقَةً، والفاعل: مُتَصَدِّقٌ، ... قال ابن قتيبة: وممّا تضعه العامّة غير موضعه، قولهم: هو يَتَصَدَّق: إذا سأل، وذلك غلطٌ؛ إنّما المُتَصَدِّق: المُعْطِي، وفي التّنزيل: ﴿ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآۖ ﴾ [من الآية رقم (88)، من سورة يوسف]" (المصباح، «صدق» 336/1. ويُنظر قول ابن قتيبة في: أدب الكاتب، باب: «معرفة ما يضعه النّاس في غير موضعه» 25).

نقل الفيّوميّ عن ابن قتيبة أنّ العامّة تخطئ فتَسْتَعْمِل (المُتَصَدِّق) بمعنى: السّائل، والصّحيح أنّه بمعنى: المُعْطِي، وقد جاء بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآۖ ﴾ [من الآية رقم (88)، من سورة يوسف]، واقتطع الفيّوميّ جزءًا من الآية، وتكملتها: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِي ٱلْمُتَصَدِّقِينَ ﴾ [من الآية رقم (88)، من سورة يوسف]، وقد ذكر ابن قتيبة الآية كاملةً، وما نقله الفيّوميّ عنه صحيحٌ تجده في (أدب الكاتب) (يُنظر: باب: «معرفة ما يضعه النّاس في غير موضعه» 25).

وما ذهب إليه ابن قتيبة ونقله عنه الفيّوميّ على سبيل المتابعة، هو مذهب أكثر أئمّة اللّغة، فإنّهم نصّوا على استعمال (المُتَصَدِّق) بمعنى (المُعْطِي)، ونهوا عن استعماله بمعنى (السّائل) (يُنظر: ابن السّكّيت، إصلاح المنطق، باب: «ما يصحّ قوله ومالا يصحّ» 296/1. وثعلب، الفصيح، باب: «حروف منفردة» 320. والأزهريّ، تهذيب اللّغة، «صدق» 357/8،356. والهرويّ، إسفار الفصيح، 916/2)، ومنهم من نسب استعماله بهذا المعنى الأخير إلى العامّة (يُنظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح، 509. والجوهريّ، الصّحاح، «صدق» 1505/4. والرّازيّ، مختار الصّحاح، «صدق» 151).

وذكر الأزهريّ (ت: 370ه): أنّ "حذّاق النّحويّين وأئمّة اللّغة أنكروا أن يقال للسّائل: مُتَصَدِّق؛ ولم يجيزوه، قال ذلك الأصمعيّ والفرّاء؛ إنّما يقال للمُعْطِي: مُتَصَدِّق، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وتصدق علينا إن الله يجزي المتصدقين(٨٨)﴾ [من الآية رقم (88)، من سورة يوسف]" (تهذيب اللّغة، «صدق» 357/8،356).

في حين ذهب بعض أئمّة الأضداد إلى أنّ (المُتَصَدِّق) ضدٌّ، أي يُسْتَعْمَل للمُعْطِي والسّائل (يُنظر: السّجستانيّ، الأضداد، 135. واللّغويّ، الأضداد في كلام العرب، 279. والصّغانيّ، ذيل الأضداد، 235)؛ لكنّ ابن الأنباريّ (ت: 328ه) ذكر أنّ الأشهر استعماله للمُعْطِي، قال: "قال بعض أهل اللّغة: تَصَدَّق حرف من الأضداد؛ يُقَال: قد تَصَدَّق الرّجل: إذا أعطى، وهو المعروف المشهور عند أكثر العرب، وقد تَصَدَّق: إذا سأل؛ وهو القليل في كلامهم" (الأضداد، 179).

واستدرك البطليوسيّ (ت: 521ه) على ابن قتيبة ما ذكره، فقال: "هذا الّذي قاله ابن قتيبة هو المشهور عن الأصمعيّ وغيره من اللّغويّين. وقد حكى أبو زيد الأنصاريّ، وذكره قاسم بن أصبغ عنه، أنّه يقال: تَصَدَّق: إذا سأل، وحكى نحو ذلك أبو الفتح بن جنّيّ" (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، 15/2).

وبمثل هذا استدرك ابن هشام اللّخميّ (ت: 577ه) على ثعلب قوله: "مررت على رجلٍ يسأل، ولا تقل: يَتَصَدَّق؛ إنّما المُتَصَدِّق: المعطي" (الفصيح، باب: «حروف منفردة» 320)، قال ابن هشام: "هذا الّذي حكاه أبو العبّاس هو المشهور، وقد حكى أبو زيدٍ الأنصاريّ: أنّه يُقَال: تَصَدَّق: إذا سأل، وحكى نحو ذلك أبو الفتح بن جنّيّ" (شرح الفصيح، باب: «حروف مفردة» 287،286). وممّا يُستأنس به على استعمال (المُتَصَدِّق) بمعنى: السّائل، ما أورده بعضهم من قول الشّاعر (البيت بلا نسبةٍ في: ابن الأنباريّ، الأضداد، 179. والبطليوسيّ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، 15/2. واللّخميّ، شرح الفصيح، باب: «حروف مفردة» 287،286. وقد تبيّن لي بعد البحث أنّ البيت للشّاعر: صالح بن عبدالقدّوس (ت: 167ه)، وهو من المولّدين، وهذه الطّبقة يُستأنس بشعرها ولا يحتجّ به. يُنظر البيت في: ديوان صالح بن عبدالقدّوس البصريّ، ق: 9، ص:121، والرّواية فيه: «لَو يُرْزَقُونَ النَّاس حَسبَ عُقُولِهم» بدل: «وَلَو أَنَّهم رُزِقُوا عَلَى أَقْدَارِهِم»):

وَلَو أَنَّهم رُزِقُوا عَلَى أَقْدَارِهِم ألْفَيْتَ أَكْثَرَ مَنْ تَرَى يَتَصَدَّقُ

فإنّ «يَتَصَدَّق» هنا بمعنى: يسأل.

ومن هذا فالّذي يظهر لي أنّ تخطئة استعمال (المُتَصَدِّق) بمعنى السّائل فيه نظرٌ، ولا سيّما أنّه مسموعٌ عن الثّقة: أبي زيدٍ الأنصاريّ (ت: 215هـ)، وقد عدّ بعض أئمّة الأضداد (المُتَصَدِّق) ضدًّا؛ لاستعماله في معنيين متضادّين: المُعْطي، والسّائل، وإن كان استعماله في الأوّل أشهر.

- المأْتَم: مجتمع النّساء في الخير أو الشّرّ، وعند العامّة في الشّرّ خاصّة.

قال الفيّوميّ: "أَتِمَ بالمكان يَأْتِمُ ويَأْتُمُ أُتُومًا، ومن باب تَعِبَ لغة: أقام، واسم المصدر والزّمان والمكان: مَأْتَمٌ على مَفْعَلٍ -بفتح الميم والعين-، ومنه قيل للنّساء يجتمعن في خيرٍ أو شرٍّ: مَأْتَمٌ؛ مجازًا تسميةً للحالّ باسم المَحَلّ، قال ابن قتيبة: والعامّة تخصّه بالمصيبة، فتقول: كنّا في مَأْتَم فلانٍ، والأجود في مناحته" (المصباح، «أتم» 3/1. ويُنظر قول ابن قتيبة في: أدب الكاتب، باب: «معرفة ما يضعه النّاس غير موضعه» 24،25/1 بتصرّف من الفيّوميّ).

ذكر الفيوميّ أنّ (المَأْتَم) يُطْلَق مجازًا على جماعة النّساء يجتمعن في الخير أو الشّرّ، ونقل عن ابن قتيبة أنّ العامّة استعملته في المصيبة خاصّةً، ولفظ المَنَاحَة أجود منه. وقال الجوهريّ وغير واحدٍ من الأئمّة بمثل قول ابن قتيبة (يُنظر مادّة «أتم» في: الصّحاح، 1857/5. والمطرّزيّ، المغرب، 25/1. والرّازيّ، مختار الصّحاح، 2)، ويبدو أنّ سبب كون لفظ (المَنَاحَة) أجود أنّه يُسْتَعمل للنّساء يجتمعن في الحزن لا غير، والمصيبة حزنٌ بلا شك، فلفظ (المَنَاحَة) أخصّ من (المَأْتَم)، قال أبو حاتم -فيما نقله ابن سيدة عنه-: "المَنَاحَة: النّساء يجتمعن للحزن، فأمّا المَأْتَم: فالنّساء يجتمعن للحزن والفرح والنّواحة" (المخصّص، باب: «أصوات الغناء والطّرب» 226/1).

ونجد (المَأْتَم) بمعنى: جماعة النّساء يجتمعن في الخير أو الشّرّ، الحزن أو السّرور عند كثير من الأئمّة (يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، «أتم» 1032/2. والفارابيّ، ديوان الأدب، 168/4. والأزهريّ، تهذيب اللّغة، «أتم» 340،341/14. وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، «أتم» 481/9. والجوهريّ، الصّحاح، «أتم» 1857/5. وابن فارس، مقاييس اللّغة، «أتم» 47،48/1. والحريريّ، درّة الغوّاص، 511. وابن الجوزيّ، تقويم اللّسان، 175. والمطرزيّ، المغرب، «أتم» 25/1. والصّفديّ، تصحيح التّصحيف، 459)، ومثّل بعضهم على استعماله في الخير والفرح بقول أبي حيّة النُّميريّ (ت: 180هـ) (البيت منسوب إلى أبي حيّة النّميري في: الجوهريّ، الصّحاح، «أتم» 1857/5. وابن سيدة، المحكم، «أتم» 516،517/9. ويُنظر: شعر أبي حيّة النُّميريّ، 75):

رَمَتْهُ أَنَاةٌ مِنْ رَبِيْعَةِ عَامِرٍ نَؤُومُ الضُّحَى فِيْ مَأْتَمٍ أَيِّ مَأْتَمِ

فمعنى «فِيْ مَأْتَمٍ أَيِّ مَأْتَمِ»: في نساءٍ أيّ نساء (يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، باب: «معرفة ما يضعه النّاس في غير موضعه» 24،25/1. والأنباريّ، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، 262،263/1).

ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ (المَأْتَم) يكون في الخير أو الشّرّ، الفرح أو الحزن، على حدٍّ سواء، فأمّا استعمال العامّة له في الشّرّ والحزن خاصّةً، فهو نتيجة التّطوّر الدّلاليّ للّفظ، فقد أدى كثرة استعمال العامّة لِلَفظ (المَأْتَم) في المصيبة إلى تخصيص دلالته بعد أن كانت عامّة بسبب الاستعمال اللّغويّ الّذي يُعدّ أحد أهمّ أسباب التّطوّر الدّلاليّ للألفاظ (يُنظر: أنيس، دلالة الألفاظ، 134. والعزاويّ، النّقد اللّغويّ بين التّحرّر والجمود، 61-76)، وقد تنبّه كراع النّمل (ت بعد: 309هـ) لهذا التّطوّر في لفظ (المَأْتَم)، حيث نجده يُشير إلى أصل معناه، وما آل إليه بسبب الاستعمال، إذ يقول في باب: «ما عُدِلَ به عن جهته؛ لكثرة استعمال النّاس إيّاه»: "المَأْتَم: أصله مجتمع النّساء أو الرّجال في فرحٍ أو حزنٍ ... ثمّ كَثُر ذلك حتّى جعلوه في الحزن خاصّةً" (المنتخب، 646/1).

ويظهر أنّ تخصيص (المَأْتَم) بالنّساء نتيجة التّطوّر الدّلاليّ أيضًا، فقد ذكر جماعةٌ أنّ (المَأْتَم) يُسْتَعمل للرّجال كما يُسْتَعمل النّساء (يُنظر: الخليل، العين، «أتم» 141/8. وكراع النّمل، المنتخب، باب: «ما عدل به عن جهته؛ لكثرة استعمال النّاس إيّاه» 646/1. وابن سيدة، المحكم، «أتم» 516،517/9. والأنباريّ، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، 262،263/1. وابن الأثير، النّهاية، «أتم» 21/1، و«مأتم» 288/4)، واستشهدوا على ذلك بقول الشّاعر(الرّجز بلا نسبةٍ في: كراع النّمل، المنتخب، 646/1. وابن سيدة، المحكم، «أتم» 516،517/9. وهو منسوبٌ إلى: العجاج، في: كراع النّمل، المُنَجَّد في اللّغة، 324. غير أنّني لم أجده فيما وقفت عليه من مطبوعات ديوانه):

كَمَا تَرَى حَولَ الأَمِيرِ المَأْتَمَا

والشّاهد فيه: استعمال (المَأْتَم) للرّجال، قال ابن سيدة: "المَأْتَم -هنا-: رجالٌ لا محالة" (المحكم، «أتم» 516،517/9).

- التَّابَل والإبْزَار لفظان مترادفان، والعامّة تفرق بينهما.

قال الفيّوميّ: "التَّابَل بفتح الباء، وقد تُكسر: هو الإبزار، ويُقَال: إنّه مُعَرَّبٌ. قال ابن الجواليقيّ: وعوامّ النّاس تَفْرُق بين التَّابل والإبزار، والعرب لا تَفْرُق بينهما" (المصباح، «تبل» 72/1).

نقل الفيّوميُّ عن الجواليقيّ أنّ عامّة النّاس يفرّقون بين (التَّابَل)، و(الإبزار)، ولا فرق بينهما عند العرب -أي هما بمعنى واحد-، وما نقله عنه صحيح جاء بنصّه في (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة) (يُنظر: 73). وقال موفّق الدّين البغداديّ (ت: 629هـ)، والصّفديّ مثل قول الجواليقيّ (يُنظر: ذيل فصيح ثعلب، 10. وتصحيح التّصحيف، 178).

وعزا أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت: 224هـ) إلى أبي زيدٍ الأنصاريّ قوله: "إذا جعلتَ فيها التّوابل، قلتَ: فَحَّيْتُ القِدْر، وتَوْبَلْتُها، وقَزَّحْتُها، وبَزَّرْتُها من الأبزار، والأفحاء، والأقزاح، والتّوابل" (الغريب المصنّف، باب: «طبخ القدور وعلاجها» 229/1)، وكذا جاء عند أبي مسحل الأعرابيّ (ت نحو: 230هـ) (يُنظر: كتاب النّوادر، 72)، فأفادا بأنّ هذه الألفاظ جميعها اسْتُعْمِلَت بمعنى واحد.

وإذا نظرتَ إلى معجمات اللّغة تجدها تُفَسِّر (التّابل) بالأبزار، و(الأبزار) بالتّابل (يُنظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، «تبل» 256/1. وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، «تبل» 439/9. والجوهريّ، الصّحاح، «بزر» 589/2. وابن سيدة، المحكم، «بزر» 36/9. والرّازيّ، مختار الصّحاح، «بزر» 21. وابن منظور، لسان العرب، «بزر» 56/4. والفيروزآباديّ، القاموس المحيط، «تبل» 970. والزّبيديّ، تاج العروس، «تبل» 134/28)، وكذا فَعَلَ الفيّوميّ، وهذا كلّه يقوّي ما ذكره الجواليقيّ من أنّ العرب لم تكن تفرّق بين اللّفظين، وكانت تستعملهما في كلامها بمعنى واحد.

- الرَّيْحَان: كلّ نباتٍ طيّب الرّيح، وعند العامّة: نباتٌ مخصوص.

قال الفيّوميّ: "الرَّيْحَان: كلّ نباتٍ طيّب الرّيح؛ ولكن إذا أُطْلِق عند العامّة انصرف إلى نباتٍ مخصوصٍ" (المصباح، «روح» 243/1).

ذكر الفيّوميّ أنّ (الرَّيْحَان) اسمٌ لكلّ نبتٍ طيّب الرّائحة؛ لكنّه إذا أُطْلِق عند العامّة انصرفت أذهانهم إلى نبتةً بعينها، ولم يذكر الفيّوميّ اسم هذه النّبتة. ومن الواضح أنّ الفيّوميّ لم يقصد في هذا الموضع تخطئة العامّة في قصرهم (الرَّيْحَان) على نبتةٍ بعينها بقدر ما أراد التّنبيه على الدّلالة الأصليّة للّفظ في اللّغة.

و(الرَّيْحَان) عند الخليل (ت: 170هـ): "اسمٌ جامع للرّياحين الطّيّبة" (العين، «ريح» 294/3)، وهو أيضًا: "أطراف كلّ بقلةٍ طيّبة الرّيح إذا خرج عليه أوائل النَّور" (العين، «ريح» 294/3)، وفي هذا تحديدٌ دقيق لدلالة (الرَّيْحَان)، فالمراد به إذًا: أغصان كلّ نَبتة طيّبة الرّائحة مع بداية تفتّح الزّهور عليها، ففي ذلك الوقت تفوح منها رائحةٌ طيّبة.

في حين اكتفى بعض المعجميّين في تفسير (الرَّيْحَان) بكلمة: «معروف» (يُنظر: كراع النّمل، المُنَجَّد في اللّغة، 218. وابن عبّاد، المحيط في اللّغة، «روح» 197/3. وابن فارس، مقاييس اللّغة، «ريح» 464/2)، وهي كلمة غامضة لا تكاد تُبين. وهناك من زاد على ذلك فذكر جنسه، فقال: «نبتٌ معروف» (يُنظر مادّة «روح» عند: الجوهريّ، الصّحاح، 371/1. والرّازيّ، مختار الصّحاح، 110. وابن منظور، لسان العرب، 467/2).

وفي (كتاب النّبات): "كلُّ نبتة طيّبة الرّائحة، فهي رَيْحَانَةٌ" (أبو حنيفة الدّينوريّ، باب: «الرّوائح» 201)، من غير تخصيص نبتةٍ بعينها. وبهذا المعنى أثبته أصحاب كتب التّصحيح اللّغويّ ولحن العامّة كما أشاروا إلى أنّ العامّة تخصّه بنبات الآس، وهذه إضافة مفيدة، قال أبو بكر الزّبيديّ (ت: 379هـ) في باب: «ممّا يوقعونه على الشّيء وقد يشركه فيه غيره»: "يقولون: (رَيْحَان) للآس خاصّة، دون سائر الرّياحين. قال أبو بكر: والرَّيْحَان: كلّ نبتٍ طيّب الرّيح، كالورد، والنَّعنع، والنَّمَّام" (لحن العوامّ، 245)، وحكى الصّقليّ والصّفديّ مثل ذلك (يُنظر: تثقيف اللّسان، 170. وتصحيح التّصحيف، 291).

وممّا تقدّم يمكن القول بأنّ (الرَّيْحَان) في اللّغة: اسمٌ عامٌ لكلّ نبتٍ طيّب الرّائحة، ويُؤيّد ذلك -إضافة إلى ما سبق- ما ورد في المعجمات من نباتاتٍ عدّة مُصنَّفة على أنّها ضربٌ من الرّياحين؛ لطيب رائحتها، كالفاخور (يُنظر مادّة «فخر» عند: الخليل، العين، 255/4. والجوهريّ، الصّحاح، 779/2)، والضَّومَران (يُنظر مادّة «ضمر» عند: الخليل، العين، 42/7. والجوهريّ، الصّحاح، 723/2)، والنِّسرين (يُنظر مادّة «نسر» عند: الخليل، العين، 243/7. وابن سيدة، المحكم، 476/8)... وغيرها (كالورد والنّعنع والنَّمَّام، قاله أبو بكر الزُّبيديّ في: لحن العوامّ، 245)، فـ(الرَّيْحَان) في اللّغة لا يختصّ بنباتٍ بعينه؛ لكنّ استعمال العامّة -بعد ذلك- خصّه بـ(الآس) -كما صرّح بعضهم- (يُنظر: الزُّبيديّ، لحن العوامّ، 245. والصّقليّ، تثقيف اللّسان، 170. والصّفديّ، تصحيح التّصحيف، 291)، وهذا التّخصيص لا يُعَدُّ خطأً، فما هو إلّا تطوّرٌ لدلالة اللّفظ من العموم إلى الخصوص (يُنظر: مطر، لحن العامّة، 362)، والله أعلم!

- الطَّرَب: خِفَّة تُصِيب الإنسان في حال الحزن أو السّرور، والعامّة تخصّه بالسّرور.

قال الفيّوميّ: "طَرِبَ طَرَبًا فهو طَرِبٌ -من باب تَعِب-، وطَرُوبٌ مبالغةٌ: وهي خِفّةٌ تُصيبه؛ لشِدّة حزنٍ أو سرورٍ، والعامّة تخصّه بالسّرور" (المصباح، «طرب» 370/2).

ذكر الفيّوميّ أنّ (الطَّرَب): خفّةٌ تُصيب الإنسان في حال الحزن الشّديد أو السّرور الشّديد، وذكر أيضًا أنّ العامّة تستعمله في حال السّرور خاصّةً.

وأورده ابن قتيبة في باب: «معرفة ما يضعه النّاس في غير موضعه»، وقال: "يذهب النّاس إلى أنّه في الفرح دون الجزع، وليس كذلك؛ إنّما الطَّرَب خفّةٌ تصيب الرّجل؛ لشدّة السّرور، أو لشدّة الجزع" (أدب الكاتب، باب: «معرفة ما يضعه النّاس في غير موضعه»، 22،23)، واستشهد على استعماله في مقام الجزع بقول النّابغة الجعديّ (ت: 65هـ) (ديوان النّابغة الجعديّ، 119):

وأُرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِم طَرَبَ الوَالِهِ أَوْ كالمُخْتَبِلْ

والشّاهد فيه -كما فهمت- قوله: «طَرِبًا فِيْ إِثْرِهِم»؛ حيث استعمل (الطَّرَب) هنا في مقام الجزع أو الحزن الشّديد على فقد الأحبّة.

وقال أبو بكر الأنباريّ في قول العرب: «قد طَرِبَ الرّجل» "معناه: قد خفّ لشدّة فرحٍ لَحِقَه أو حزنٍ، والعامّة تظنّ أنّ الطَّرَب لا يكون إلّا مع الفرح، وهو خطأٌ منهم" (يُنظر: الزّاهر في معاني كلمات النّاس، 165/1)، فذكر أنّ العامّة تخطئ فتظنّ (الطَّرَب) مقصورًا على الفرح وحده، وليس كذلك؛ لأنّ (الطَّرَب) عند العرب: هو خفّةٌ لفرط فرحٍ أو حزنٍ.

وقد ذكر أكثر المعجميّين أنّ (الطَّرَب) يكون في الفرح والحزن، واستشهدوا على استعماله في مقام الحزن ببيت النّابغة السّابق (يُنظر مادّة «طرب» عند: ابن دريد، جمهرة اللغة، 315/1. والأزهريّ، تهذيب اللّغة، 334،335/13. والجوهريّ، الصّحاح، 171/1. وابن فارس، مقاييس اللّغة، 454/3. والرّازيّ، مختار الصّحاح، 163)، ولم يَرِد عنهم تخطئة تخصيصه بالفرح أو نسبته إلى العامّة عدا الفيروزآباديّ الّذي ذهب إلى أنّ "تخصيصه بالفرح وَهَمٌ" (القاموس المحيط، «طرب» 109)، ثمّ تبعه الزّبيديّ (يُنظر: تاج العروس، «طرب» 268/3).

والّذي يقع عنديّ -والله أعلم- أنّ استعماله في الفرح خاصّةً ليس بوَهَم؛ وإنّما الوَهَم والخطأ أن تظنّ أنّه لا يستعمل في غيره كأنّه في أصل وضعه مقصورٌ على الفرح، وأحسب أنّ هذا ما كان يرمي إليه أبو بكر الأنباريّ.

وقد نسب الفيّوميّ تخصيص (الطَّرَب) بمقام الفرح والسّرور إلى العامّة، والنّسبة إلى العامّة لا تعني بالضّرورة أنّه خطأ، فربّما كان المراد: عامّة النّاس، لا سيّما وقد ذكر ابن قتيبة أنّه مذهب النّاس، ولمّا لم يكن في كلام الفيّوميّ تخطئةٌ لاستعمال العامّة (الطَّرَب) في مقام الفرح والسّرور خاصّةً، فيمكن القول بأنّ الفيّوميّ أراد فقط التّنبيه على الدّلالة الأصليّة للّفظ عند العرب الفصحاء دون تخطئة العامّة، ولا بأس في ذلك؛ لأنّ تخصيص الدّلالة العامّة للّفظ لا يُعَدّ خطأً، بل هو مظهرٌ من مظاهر تطوّره دلاليًّا، إلّا أنّه كان ينبغي على الفيّوميّ حين ذكر أنّ (الطَّرَب) يكون في مقام الحزن كما يكون في مقام الفرح والسّرور، أن يقدّم دليلاً يؤيّد ما ذكره بما ثَبُت عن العرب أسوةً بأصحاب المعجمات المتقدّمة، وهذا هو المنهج العلميّ الصّحيح في إثبات الحقائق، وللعلماء في ذلك مقولة مشهورة، وهي: «إن كنت ناقلاً فالصّحّة، أو مدّعيًا فالدّليل».

- اتَّكَأ: جلس متمكّنًا أو مائلاً معتمدًا على أحد شقّيه، والعامّة تقصر استعماله على المعنى الأخير.

قال الفيّوميّ: "اتَّكأ: جلس مُتَمَكِّنًا، وفي التّنزيل: ﴿ وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ﴾[من الآية رقم (34)، من سورة الزّخرف]،أي:يجلسون،وقال:﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً ﴾ [من الآية رقم (31)، من سورة يوسف]، أي: مجلسًا يجلسن عليه. قال ابن الأثير: والعامّة لا تعرف الاتّكاء إلّا الميل في القعود معتمدًا على أحد الشّقين، وهو يُسْتَعمل في المعنيين جميعًا، يُقَال: اتَّكأ: إذا أسند ظهره أو جنبه إلى شيءٍ معتمدًا عليه، وكلّ من اعتمد على شيءٍ فقد اتكأ عليه" (المصباح، «وكي» 671/2. ويُنظر قول ابن الأثير في: النّهاية، «تكأ» 193/1).

نصّ الفيّوميّ على أنّ الفعل (اتَّكَأَ) يكون بمعنى: جلس مُتَمَكِّنًا، كما يكون بمعنى: جلس مائلاً معتمدًا على أحد الجانبين، وهذا ما أكّده في موضعٍ آخر (ذكر الفيّوميّ الفعل (اتَّكَأَ) في موضعين من كتابه: في «وكي» 671/2 باعتبار أصله، وفي «تكأ» 76/1 باعتبار لفظه). وجلسة المتمكّن: هي جلسة فيها اطمئنان واستقرار، كجلسة المتربّع. وخلافها -كما يُفهم من كلام بعضهم- جلسة المُسْتَوْفِز: وهي جلسة فيها اضطراب وعدم استقرار، كجلسة المُقْعي ونحوه (يُنظر: الخطّابيّ، معالم السّنن، باب: «الأكل متّكئًا» 242،243/4. وابن الأثير، النّهاية، «تكأ» 193/1).

ونَقَلَ الفيّوميُّ عن ابن الأثير أنّ العامّة لا تعرف (الاتّكاء) إلّا بهذا المعنى الأخير، وما نقله عنه صحيح، حيث قال ابن الأثير: "المُتَّكِئ في العربيّة: كُلُّ من استوى قاعدًا على وِطَاءٍ مُتَمَكّنًا، والعامّة لا تعرف المُتَّكِئ إلّا من مال في قعوده مُعْتَمِدًا على أحد شِقَّيْه"

(النّهاية، «تكأ» 193/1)، فمعنى (المُتَّكِئ) في اللّغة: المُتَمَكِّن في جلوسه، وهو يشمل المائل في جلوسه مُعْتَمِدًا على أحد الجانبين؛ وعند العامّة: المائل في جلوسه مُعْتَمِدًا على أحد الجانبين لا غير، وليس في كلام ابن الأثير ما يدلّ على تخطئة العامّة، فالّذي يظهر أنّه لم يُرِد تخطئة العامّة بقدر ما أراد التّنبيه على الدّلالة الأصليّة للّفظ -أعني في أصل وضعه-.

وهذا الّذي ذكره ابن الأثير قد سبقه إليه الخطّابيّ (ت: 388هـ) (معالم السّنن، باب: «الأكل متّكئًا» 242،243/4)، إلّا أنّ الفيّوميّ نقل قول ابن الأثير، وترك قول الخطّابيّ مع أنّه متقدّمٌ عليه، فلعلّه لم يقف على قوله، والله أعلم!

وذهب الخطّابيّ وابن الأثير إلى أنّ لفظ (المُتَّكِئ) الوارد في حديثه ﷺ: «لا آكُلُ مُتَّكِئًا» (أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب: «الأكل متَّكِئًا»، رقم الحديث: 5398 بلفظه، 1375) محمولٌ على المعنى الأوّل، فيكون معنى الحديث: أنّ النّبيّ ﷺ لا يجلس مُتَمَكِّنًا عند الأكل، كمن يريد الإكثار من الطّعام؛ ولكنّه يجلس مُسْتَوْفِزًا، كمن يريد الإقلال منه (يُنظر: معالم السّنن، باب: «الأكل متّكئًا» 242،243/4. والنّهاية، «تكأ» 193/1)، وكذا فسّره غيرهما (يُنظر -على سبيل المثال-: الفيروزآباديّ، القاموس المحيط، «وكأ» 56. والزّبيديّ، تاج العروس، «وكأ» 499،500/1).

في حين ذهب ابن الجوزيّ إلى أنّ (المُتَّكِئ) في الحديث السّابق محمولٌ على المعنى الثّاني، فذكر أنّ: "المشهور في معنى هذا الحديث: أنّه الاتّكاء على أحد الجانبين، وفي ذلك شيئان: أحدهما: أنّه فِعْل المتجبّرين والمتكبّرين. والثّاني: أنّه يمنع من نزول الطّعام كما ينبغي إلى المِعَى، وربّما لم يسلم من ضغط يناله الأكل من مجاري طعامه" (كشف المشكل من حديث الصّحيحين، 438،439/1).

فهذا فيما يتعلّق بمعنى (المُتَّكِئ) الوارد في حديثه -عليه الصّلاة والسّلام-، وقد اختلف الأئمّة في معناه -كما تقدّم-، والأكثريّة على أنّه بمعنى: المُتَمَكِّن في جلوسه.

ولم تذكر المعجمات المتقدّمة على (المصباح) -حسب بحثي واطّلاعي- ما إذا كان (الاتِّكَاء) مُسْتَعْمَلاً بمعنى: الجلوس مائلاً مُعْتَمِدًا على أحد الجانبين، وذكر بعضها: اتَّكَأ على الشّيء: أي اعتمد عليه (يُنظر: الجوهريّ، الصّحاح، «عمد» 512/2. والرّازيّ، مختار الصّحاح، «عمد» 190. وابن سيدة، المحكم، «وكأ» 158/7). ولمّا كان المائل في جلوسه قد اعتمد على أحد جانبيه؛ فإنّه يصحّ أن يُقال له: (مُتَّكِئ)، وقد أثبت استعماله بهذا المعنى الفيّوميّ، وهذا المعنى هو المعروف عند عامّة النّاس -كما أشار الخطّابيّ وابن الأثير (يُنظر: معالم السّنن، باب: «الأكل متّكئًا» 242،243/4. والنّهاية، «تكأ» 193/1)-، وما زال (الاتِّكَاء) معروفًا بهذا المعنى حتّى الآن، فالّذي يظهر أنّه لا يُؤْخَذ على العامّة استعماله بهذا المعنى؛ وإنّما يُؤْخَذ عليهم جهلهم بالمعنى الآخر؛ ولهذا لا نجد في كلام الفيّوميّ ولا ابن الأثير تخطئة للعامّة؛ وإنّما تنبيه للدّلالة الأصليّة للّفظ.

الخاتمة

أحمد الله على ما أنعم وتفضّل حمد الشّاكرين، حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، حمدًا يليق بواسع فضله وجميل إحسانه، أن هداني لهذا، وما كنتُ لأهتدي لولا أن هداني الله، فالحمدلله على هدايته وتوفيقه، وبعد:

فهذا البحث يُلقي الضّوء على نماذج من نقد لغة العامّة في (المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير) للفيّوميّ، وقد خلص إلى النّتائج الآتية:

1- ظهر -فيما درسته من نماذج- سَبْق الفيّوميّ إلى نقدة، وانفراده بها، فلم أجدها عند غيره، إلّا من أتى بعده، وهي: تخطئة قول العامّة (أُسْنان) بضمّ الأوّل في جمع الأَسْنَان، وهذا يدلّ على استقلاليّة في الرّأي، وهو من أبرز مظاهر شخصيّة الفيّوميّ اللّغويّة النّاقدة.

2- من أبرز ما ظهر لي من معالم منهج الفيّوميّ في النّقد: أنّه كان يذكر اللّغة الفصيحة أو الصّحيحة أوّلاً ثمّ يُشير إلى اللّغة العامّيّة أو الخاطئة، وكان يكتفي في بعض المواضع بنقل نقد من سبقه من العلماء من غير أن يُعَلِّق عليه بشيء، ممّا يدلّ على موافقته إيّاهم فيما ذكروه من النّقد.

3- استند الفيّوميّ في نقد لغة العامّة في بعض المواضع إلى مقاييس علميّة دقيقة، كالشّعر، والنّقل عن أئمّة العربيّة.

4- صحّة ما ذكره الفيّوميّ من نقدات للغة العامّة -في الغالب-.

5- اتّسم نقد الفيّوميّ بالموضوعيّة، وبَرِئَ من الذّمّ، والتّهكّم، والإساءة إلى الآخرين، كما اتّسم نقده بالوضوح، فجاء بعبارات سهلة ولغة سلسة مأنوسة.

فهذا ما تيسّر عرضه، والتّنبيه عليه من نتائج. وفيما يأتي توصية لاحت لي، وأجدها جديرةً بالاهتمام والعناية، وهي:

1- إنشاء معجم يجمع لغة العامّة الواردة في (المصباح).

وحمدًا لله على ما أنعم،
وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وآله وسلّم.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير. (1963م). *النّهاية في غريب الحديث والأثر* (ط1). تحقيق: طاهر أحمد الزّاويّ، ومحمود محمّد الطّناحيّ. المكتبة الإسلاميّة.
- ابن الجبّان، أبو منصور. (1991م). *شرح الفصيح في اللّغة* (ط1). تحقيق: عبدالجبّار جعفر القزّاز، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد.
- ابن الجوزيّ. (1983م). *تقويم اللّسان* (ط2). تحقيق: عبدالعزيز مطر، دار المعارف، القاهرة.
- ابن الجوزيّ. (1997م). *كشف المشكل من حديث الصّحيحين* (ط1). تحقيق: عليّ حسين البوّاب، دار الوطن، الرياض.
- ابن الحجّاج، مسلم. (2003م). *صحيح مسلم* (ط1). تحقيق: صدقي جميل العطّار، دار الفكر، بيروت: لبنان.
- ابن السّكّيت. *إصلاح المنطق*، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، وعبدالسّلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر.
- ابن السّكّيت. (1903م). *القلب والإبدال*، المطبعة الكاثوليكيّة للآباء اليسوعيين، بيروت.
- ابن جنّي، عثمان. (1986م). *المُحْتَسَب* (ط2). تحقيق: عليّ النّجديّ ناصف، وعبدالحليم النّجّار، وعبدالفتّاح إسماعيل شلبيّ، دار سزكين.
- ابن درستويه، عبدالله بن جعفر. (2004م). *تصحيح الفصيح*، تحقيق: محمّد بدويّ المختون، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة.
- ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن. (1987م). *جمهرة اللّغة* (ط1). تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت: لبنان.
- ابن عبّاد، الصّاحب. (1994م). *المحيط في اللّغة* (ط1). تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت.
- ابن فارس، أحمد. (1986م). *مجمل اللّغة* (ط2). تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.
- ابن فارس، أحمد. (1979م). *مقاييس اللّغة*، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، دار الفكر.
- ابن ماجه، *سنن ابن ماجه*. تحقيق: محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التّراث.
- ابن منظور، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت: لبنان.
- أبو زيد، محمّد علي. (1991م). *بلاغة الطّباق والمقابلة* (ط1). دار الأرقم للطّباعة.
- أحمد، الخليل. (1989م). *العين* (ط2). تحقيق: مهدي المخزوميّ، وإبراهيم السّامرّائيّ، دار الهجرة، إيران.
- الأزهريّ، أبو منصور. (1964-1967م). *تهذيب اللّغة*، مجموعة محقّقين، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة.
- الأعرابيّ، أبو مسحل. (1961م). *كتاب النّوادر*، تحقيق: عزة حسن، دمشق.
- الأنباريّ، أبو بكر. (1987م). *الأضداد*، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا: بيروت.
- الأنباريّ، أبو بكر. (1987م). *الزّاهر في معاني كلمات النّاس* (ط2). تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، العراق.
- الأندلسيّ، ابن سيدة. (1996م). *المخصّص* (ط1). دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت: لبنان.
- الأندلسيّ، ابن سيدة. (2000م). *المحكم والمحيط الأعظم* (ط1). تحقيق: عبدالحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت: لبنان.
- الأنصاريّ، أبو الأحوص. (1969م). *شعر الأحوص الأنصاريّ*، تحقيق: إبراهيم السّامرّائيّ، مكتبة الأندلس، بغداد.
- أنيس، إبراهيم. (1976م). *دلالة الألفاظ*، مكتبة الأنجلو المصريّة.
- البخاريّ، محمّد بن إسماعيل. (2002م). *صحيح البخاريّ* (ط1). دار ابن كثير، بيروت.
- البصريّ، صالح عبدالقدّوس. (1967م). *صالح بن عبدالقدّوس البصريّ*، جمع وتحقيق: عبدالله الخطيب، منشورات البصريّ، بغداد.
- البطليوسيّ، أبو محمّد عبدالله بن السّيّد. (1996م). *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*، تحقيق: مصطفى السّقّا، وحامد عبدالمجيد، دار الكتب المصريّة، القاهرة.
- البغداديّ، عبدالقادر. (1996م). *خزانة الأدب* (ط3). تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- البغداديّ، موفّق الدّين. (1949م). *ذيل فصيح ثعلب (ضمن فصيح ثعلب والشّروح عليه)*، تحقيق: محمّد عبدالمنعم خفاجيّ، مكتبة التّوحيد مصر.
- التّكريتيّ، عبدالرّحمن. (1977م). *جمهرة الأمثال البغداديّة* (ط1). منشورات وزارة الإعلام، الجمهوريّة العراقيّة.
- ثعلب. *الفصيح*، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف.
- الجعديّ، النّابغة. (1998م). *ديوان النّابغة الجعديّ* (ط1). تحقيق: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت: لبنان.
- الجواليقيّ، أبو منصور. (1998م). *المعرّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم* (ط1). تحقيق: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت: لبنان.
- الجواليقيّ، أبو منصور. (2007م). *تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة* (ط1). تحقيق: حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، دمشق.
- الجواليقيّ، أبو منصور. *شرح أدب الكاتب*، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
- الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد. (1979م). *الصّحاح: تاج اللّغة وصحاح العربيّة* (ط2). تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت.
- الحريريّ. (1996م). *درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ* (ط1). تحقيق: عبدالحفيظ بن فرغلي القرنيّ، دار الجيل، بيروت.

- الخطّابيّ. (1932م). *معالم السّنن* (ط1). تحقيق: محمّد راغب الطّبّاخ، المطبعة العلميّة، حلب.
- درويش، أحمد بن أسامة. (2010م). *لغة العامّة في معجمات الألفاظ في القرن الرّابع الهجريّ -دراسةٌ لغويّةٌ (رسالة ماجستير)*، من الجامعة العراقيّة.
- الدّمشقيّ، تقيّ الدّين بن قاضي شهبة. (1980م). *طبقات الشّافعيّة* (ط1). دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد.
- الدّينوريّ، ابن قتيبة. *أدب الكاتب*، تحقيق: محمّد الدّاليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.
- الدّينوريّ، أبو حنيفة. (1974م). *كتاب النّبات*، تحقيق: برنهارد لفين، دار النّشر: فرانز شتاينر، قيسبادن.
- ذو الرّمّة. (1993م). *ديوان ذي الرُّمّة* (ط3). تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح، مؤسّسة الرّسالة، بيروت.
- الرّازيّ، أبو بكر. (1986م). *مختار الصّحاح*، إخراج: دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، مكتبة لبنان، بيروت.
- الزُّبيديّ، أبو بكر. (2000م). *لحن العوامّ* (ط2). تحقيق: رمضان عبدالتّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الزَّبيديّ. (1965-2001م). *تاج العروس من جواهر القاموس*، مجموعة محقّقين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.
- الزّركشيّ، بدر الدّين. (2018م). *البرهان في علوم القرآن* (ط3). تحقيق: مصطفى بن عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت: لبنان.
- الزّمخشريّ، جار الله. (1997م). *شرح الفصيح*، تحقيق: إبراهيم عبدالله جمهور الغامديّ.
- زهير بن أبي سلمى. (2005م). *ديوان زهير بن أبي سلمى* (ط2). اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت: لبنان.
- السّجستانيّ، أبو حاتم. (1917م). *الأضداد (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)*، تحقيق: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكيّة للآباء اليسوعيّين، بيروت.
- سلّام، أبو عبيد القاسم. (2005م). *الغريب المصنّف* (ط1). تحقيق: صفوان عدنان داووديّ، دار الفيحاء، دمشق: بيروت.
- سيبويه. (1982-1992م). *الكتاب*، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- شاكر، محمود محمّد. (1987م). *كتاب المتنبّي*، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الصّغانيّ، الحسن بن محمّد. (1970-1979م). *التّكملة والذّيل والصّلة*، مجموعة محقّقين، دار الكتب، القاهرة.
- الصّغانيّ، الحسن بن محمّد. (1917م). *ذيل الأضداد (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)*، تحقيق: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت.
- الصّفديّ، صلاح الدّين. (1987م). *تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف*(ط1). تحقيق: السّيّد الشّرقاويّ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الصّفديّ. (2006م). *نفوذ السّهم فيما وقع للجوهريّ من الوهم* (ط1). تحقيق: محمّد عايش، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت: لبنان.
- الصّقليّ، ابن مكّيّ. (1990م). *تثقيف اللّسان وتلقيح الجنان* (ط1). تحقيق: مصطفى بن عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت: لبنان.
- الطّائيّ، يحيى بن خليل. (2015م). *نقد لغة العامّة في صحاح الجوهريّ*، مجلّة الآداب -التّابعة لكليّة الآداب بجامعة بغداد-، العدد السّادس عشر بعد المائة.
- العزّاويّ، نعمة بن رحيم. (1984م). *النّقد اللّغويّ بين التّحرّر والجمود*، منشورات دائرة الشّؤون الثّقافيّة والنّشر، بغداد.
- العسقلانيّ، ابن حجر. (1993م). *الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة*، دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد.
- الفارابيّ، أبو إسحاق. (2003م). *ديوان الأدب* (ط1). تحقيق: أحمد مختار عمر، دار الشّعب للطّباعة والنّشر، القاهرة.
- الفيروزآباديّ. (2005م). *القاموس المحيط* (ط8). تحقيق: محمّد نعيم العرقسوسيّ، مؤسّسة الرّسالة.
- الفيّوميّ، أحمد بن محمّد. *المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير*(ط2). تحقيق: عبدالعظيم الشّنّاويّ، دار المعارف، القاهرة.
- القاليّ، أبو عليّ. (1975م). *البارع في اللّغة* (ط1). تحقيق: هاشم الطعّان، دار الحضارة العربيّة، بيروت.
- القرنيّ، عبدالله بن ناصر. (2013م). *لغة العامّة في الصّحاح – دراسةٌ لغويّةٌ*، مجلّة طيبة للآداب والعلوم الإنسانيّة، العدد الرّابع.
- اللّخميّ، ابن هشام. (1988م). *شرح الفصيح* (ط1). تحقيق: مهدي عبيد جاسم.
- اللّغويّ، أبو الطّيّب. (1996م). *الأضداد في كلام العرب* (ط2). تحقيق: عزّة حسن، دار طلاس، دمشق.
- المرزوقيّ. (1991م). *شرح ديوان الحماسة* (ط1). دار الجيل، بيروت.
- المشهدانيّ، محمّد بن إسماعيل. (2013م). *الإجماع دراسة في أصول النّحو* (ط1). دار غيداء، الأردن.
- مطر، عبدالعزيز. (1981م). *لحن العامّة* (ط2). دار المعارف.
- المطرزيّ، أبو الفتح. (1979م). *المغرب في ترتيب المعرب* (ط1). تحقيق: محمّد فاخوريّ، وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب: سوريّة.
- النّميريّ أبو حيّة. (1975م). *شعر أبي حيّة النُّميريّ* (ط1). جمع وتحقيق: يحيى الجبوريّ، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، دمشق.
- النّوويّ. *تهذيب الأسماء واللّغات*، دار الكتب العلميّة، بيروت: لبنان.
- الهرويّ، أبو سهل. (2000م). *إسفار الفصيح*، تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش، مطابع الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة.
- الهنائيّ، أبو الحسن (كراع النّمل). (1988م). *المُنَجَّد في اللّغة* (ط2). تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبدالباقي، عالم الكتب، القاهرة.
- الهنائيّ، أبو الحسن (كراع النّمل). (1989م). *المنتخب* (ط1). تحقيق: محمّد بن أحمد العمريّ، جامعة أمّ القرى.